الطائفية
في الوطن العربي (٣)

فهم الطائفية

أسامة المقدسي

في النموذج البدئي للنظام الطائفي اللبناني، يعرِّفُ الانتماءُ الدينيُّ المشاركةَ والتمثيلَ السياسيَيْن ويحدِّدهما. وهكذا يُنْتظر من الشيعي أن يمثِّل الشيعةَ، ومن الماروني أن يمثِّل الموارنة (أو المسيحيين) ومن السُّنّيّ أن يمثِّل السُّنّة. إنّ النظام المذكور قابلٌ لأن يكون مُنْصِفًا (equitable) ولكنّه ليس مساواتيّاً (equal): أيْ إنّه قابلٌ لأن يكون مُنْصِفًا لأنّ كل اللاعبين الأساسيين وافقوا على أن يكونوا جزءًا منه، ولكنّه ليس مساواتيّاً لأنّ الحصص السياسية للطوائف المختلفة ليست موزّعةً بالتساوي ولا تَعْكس ثقلَ الطوائف النسبيَّ الحقيقيّ من بين سكّان البلاد. كما أنّ العلمانيين مستبعَدون تمامًا من العملية السياسية، الأمرُ الذي يَحُول دون تحقيق مطلبهم بمساواةٍ تتجاوز الطائفيةَ وتقوم على مبدإ «مواطن واحد: صوت واحد.»

لطالما كانت هذه هي الحال في لبنان منذ زمن طويل وستظلّ كذلك أبدًا ما دام الخطابُ الشعبيُّ لا ينفكّ يماهي بين الجماعاتِ الدينية والجماعات السياسية لكنّ الذاكرة قصيرة، والانتهازيةَ السياسيةَ لا تجاري الحقائقَ التاريخية. فالعنفُ الديني والخطابُ السياسيُّ الطائفي في لبنان، كما في الهند وإندونيسيا والفيليبين والبلقان، وكما في العراق طبعًا، هما بالتأكيد نتاجٌ أكيدٌ من نتاجات العالم الحديث، لا نتاجٌ محتومٌ للتاريخ القديم

منذ زمنٍ طويل والتفسيرُ الطاغي للطائفية يقول بأنّ الطائفيةَ والحداثةَ ـ والأخيرةُ تعرَّف على الدوام بأنّها ذاتُ أصولٍ عَلْمانيةٍ وغربية ـ خصيصتان متناقضتان ومتنابذتان (mutually exclusive) ويُصرّ هذا النسقُ الأوروبيُّ التمركز على أنّ المشاعرَ والمعتقدات والثقافات والعواطفَ الدينية ثابتةٌ لا تَحُول ولا تَزُول. وهكذا تعرَّف الطائفيةُ في الغالب بأنّها مشكلةٌ تصيب الدولَ الأقلَّ نموّاً، مناطقَ من أوروبا تقع خارج «المركز،» مثلَ البلقان أو إيرلندا الشمالية. فغالبًا، مثلاً، ما يُفسَّر تدميرُ الهندوس لجامعٍ في الهند أواخرَ القرن العشرين بأنّه «حصيلةٌ محتومةٌ» لتاريخٍ طويلٍ من العداء بين الهندوس والمسلمين في جنوب آسيا. كما يُوضَع صراعُ الموارنة مع الدروز في لبنان في سياقِ ما يوصف بأنّه «صراعٌ حضاريٌّ عريق» في المنطقة الشرقية من حوض المتوسط وتُعتبر الاعتداءاتُ السُّنيّة على الشيعة في العراق مجردَ مثالٍ جديدٍ على «شقاقٍ بدائيّ» داخل الإسلام.

يُمكن تفسيرُ قوة هذا النسق بملاحظةٍ بسيطة. وهي أنّ التعبير عن الخطاب الذي يُرافق العنفَ الطائفيّ ويبرِّره يتمّ، هو نفسُه، بلغةٍ لا تَتْرك إلاّ مجالاً ضيّقًا جدّاً للفُوَيْرقات التاريخية (historical nuances). فغالبًا ما تتضمّن تلك اللغةُ مقولاتٍ من قبيل أنّ المسلمين (سنّةً أو شيعةً) والهندوسَ واليهودَ والمسيحيين في الشرق مختلفون اختلافًا لا يَقْبل التسويات، وأنّهم عنيفون بالفِطْرة، وأنّهم معارضون معارضةً راسخةً للهوية الجمعية المتجاوزة للطوائف، وأنّهم ـ من ثم ـ في حالٍ ثابتةٍ جامدةٍ من العُدوانية والعدائية ويقدِّم مفهومُ «العداوة القديمة،» الذي تعزِّزه أعمالُ العنف الناشئة بين الجماعات الدينية، والذي يتجاهل السياقاتِ التاريخيةَ المحدّدة، تفسيرًا تبسيطيّاً لما هو، في واقعِ الأمر، ذو طبيعةٍ مُرْبِكةٍ لعالمٍ حديثٍ ومركَّب

حالة لبنان النموذجية

حالة الطائفية اللبنانية نموذجيةٌ بالنسبة إلى كثير من المراقبين فلمّا كانت الحربُ الأهلية الأخيرة (التي انتهت، ظاهرًا، في العام ١٩٩٠) قد حاكت أبعادًا كثيرةً من الصراع الذي نشب أوائلَ القرن التاسع عشر بين الدروز والموارنة ودَمّر المنطقةَ عامَ ١٨٦٠ وبلغ ذروتَه في مجازر غير مسبوقةٍ ضدّ المسيحيين في دير القمر وحاصبيّا، فقد كُتِبَ عن لبنان وكأنّ العداواتِ الدينيةَ فيه نَبَعتْ من آلامٍ قديمةٍ سَلَبتْه إلى الأبد فرحةَ أن «يُصْبح» وطنًا حديثًا وبلغ الأمرُ أنْ قيل إنّ البلقان في التسعينيات «تلبْنَنَتْ»؛ واليومَ يُحكى أنّ العراق أصيب هو أيضًا «بالداء الطائفي اللبناني.»

لقد كرّر برنارد لويس، ومستشرقون آخرون كالإسرائيلي موشيه ماعوز، أنّ الطائفية تمثِّل ردَّ فعلٍ مُسْلمًا، بل غيظًا مسلمًا، على سياسات التحديث التي قدّمتْها حركةُ الإصلاح العثمانية وأعلنتْ فيها المساواةَ بين المسلمين وغير المسلمين وبدأتْ تحوّلاً شاملاً على مستوى الإدارة والثقافة والجيش في الإمبراطورية العثمانية. ومؤدّى هذه المقولة السِّجاليّة هو أنّ الأغلبية المسلمة لم

تستطع حقّاً أن تكون عصرية؛ أيْ إنّ المسلمين لم يستطيعوا أن يَقْبلوا اليهودَ والمسيحيينَ على قدم المساواة بهم، وإنّما كان على الأنظمة الاستبدادية أن تُداهنهم وتتزلّفَ إليهم من أجل أن ينخرطوا في حداثةٍ غربيةٍ ـ وغربيةٍ عنهم كما يُزعَم. إلاّ أنّ البرهانَ الوحيد الذي يُقدَّم لدعم تأويل برنارد لويس هو الاستشهادُ بالمصادر الأوروبية المعاصرة، أو الإحالةُ على حقيقة وجود العنف نفسه، وكأنّ اندلاعَ العداوات الدينية عام ١٨٦٠ يكفي في ذاته لإثبات نظرية وجود الطائفية منذ القِدَم.

غير أنّ ثمة مؤرّخين آخرين حاولوا تفسيرَ الطائفية بالتشديد على الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والاختلالاتِ التي ترتّبتْ على أثر التصنيع الأوروبي في صناعة النسيج السورية ومن ثم في انحدارها. وهناك آخرون أكّدوا أنّ الخصومات الأوروبية لعبتْ دورًا حاسمًا في إثارة الانقسامات الطائفية. وبكلمة، فإنّ المؤرّخين سَعَوْا إلى تفسير السياق الدنيوي (secular) للطائفية، وقلّةٌ أمسكتْ جدّياً بالطائفية نفسِها إلاّ من أجل أن تُعاملها كظاهرةٍ مدْرَكةٍ بسهولة، وكجوهرٍ ثقافيٍّ لا يَحُولُ ولا يَزُول، وكنزوعٍ قَبَليّ، وكتديُّنٍ بدائيّ معادٍ للحداثة الليبرالية الغربية العلمانيّة المساواتية.

والحقّ أنّ الطائفية في لبنان الحديث، وإلى الحدّ الذي تعبِّر فيه عن نفسها دينيّاً، هي فعلاً مناقضةٌ لعلمانيةٍ مُؤَمْثَلةٍ [متخيَّلة] تَفْصل فصلاً تامّاً بين الدين والسياسة. لكنْ لمّا كانت الطائفيةُ قد نَبَعتْ من تقاطُعِ الإصلاحات العثمانية والتدخُّلِ الغربي في القرن التاسع عشر، فذلك يعني بوضوح أنّه ينبغي ألاّ تصنَّف بأنّها مناقِضة للحداثة. فقبل مجازر العام ١٨٦٠ كانت المكانةُ الاجتماعية، لا الانتماءُ الديني، هي التي تحدِّد السياسةَ في جبل لبنان. وفي حين كان المسلمون في الإمبراطورية العثمانية ككلّ، وفي المُدُن تخصيصًا، يتمتّعون بالأوّلية السياسية والثقافية على غير المسلمين، كان التمايزُ العملي، اجتماعيّاً وسياسيّاً، في جبل لبنان القروي، واقعًا بين النخب العالِمة من جهة وعامةِ الناس «الجُهّال» من جهة أخرى، بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية المختلفة. وقد شرّعت السلطاتُ الدينية، المسيحيةُ والدرزيةُ، النظامَ السياسي والاجتماعي التقليدي. وكان الأوروبيون، الذين أصرّوا على تخليص مسيحي الشرق «المخْضَعين» هم مَنْ حَدّدوا الدينَ في جبل لبنان هدفًا ينبغي إصلاحُه إصلاحًا حديثاً، وباتَ من ثم آيةً على ذلك الإصلاح. وفي منتصف القرن التاسع عشر تدخّلتْ القوى الأوروبيةُ في المنطقة على أسسٍ طائفيةٍ واضحة: فناصَرَ الفرنسيون الموارنةَ، وحمى البريطانيون الدروزَ. كما أصرّت القوى الأوروبيةُ، برغم الاحتجاجات العثمانية، على تقسيم جبل لبنان عام ١٨٤٢ تقسيمًا دينيّاً، وعلى أساس خطوط مسيحية ودرزية منفصلة. وقلّلتْ تلك القوى من حقيقةِ أنّ الدروز والموارنة في مناطقَ عديدةٍ تعايشوا إمّا في القرى نفسها أو في الأقضية ذاتها في محاولةٍ لمقاومة التدخُّل الأوروبي وبناءِ مفهوم «المواطِن» العثماني في أربعينيات القرن التاسع عشر، ضَمِنَ العثمانيون في جبل لبنان مساواةً في التمثيل السياسي وجبايةِ الضرائب بين المسلمين (والدروز) وغيرِ المسلمين (الموارنة). غير أنّ المشكلة التي واجهت القوى الأوروبيةَ والسلطاتِ العثمانيةَ والنخبَ المحليةَ على حدّ سواء كانت كيفيةَ تحويل الجماعات الدينية إلى جماعات سياسية، مع الإبقاء على النظام الاجتماعي التراتبي الذي مَيّز ما بين النخب «العالِمة» والعامة «الجُهّال.» والحال أنّ عجزَ القوى الأجنبية والنُّخب المحلية عن تدبير هذا التحوّل، والشّجاراتِ على معنى «الإصلاح العثماني،» والمعاركَ التي بدأتْ في دير القمر بين أعيان الدروز ورعاياهم المسيحيين السابقين (الذين رَفَضوا حكمَ «الدروز» باعتباره غيرَ منسجم مع الإصلاحات العثمانية)، فَتَحت البابَ أمام مشاركةِ غيرِ النُّخب (non-elites) في السياسة والعنف السياسي. لقد أدّت العلاقاتُ الطائفيةُ، عن غير قَصْدٍ، إلى دَقْرطة السياسة، إذ اندفع أفرادٌ من خارج النخب إلى واجهة التحرُّكات الطائفية التي غالبًا ما انتَهَكتْ، بدورها، التراتبياتِ التقليديةَ. ولم يتحدَّ العامةُ الموارنةُ أعيانَ الدروز فحسب، بل أيضًا أوّلوا الإصلاحاتِ العثمانيةَ لتعْني المساواةَ الاجتماعية والدينية معًا. كما أنّ الكنيسةَ المارونية، بدورها، أوّلت الإصلاحاتِ العثمانيةَ لتعني «استعادةَ» إمارةٍ مسيحيةٍ مارونيةٍ متخيَّلةٍ في جبل لبنان لم تكن، في واقع الأمر، موجودةً قطُّ بصفتها تلك

سمحت الطائفية في لبنان القرن التاسع عشر لغيرِ النُخب بالانخراط في السياسة إلى درجةٍ غير مسبوقة.

في خاتمة المطاف أدّت التأويلاتُ المتصارعةُ لمعنى الإصلاحات العثمانية، بدلاً من العداوات الدينية «القديمة»، إلى العنف الطائفي في جبل لبنان في أربعينيات القرن التاسع عشر. وقد شكّلتْ حربُ ١٨٦٠، والمجازرُ التي ارتكبتْها القواتُ الدرزية بحقّ القرى المسيحية، والتي تلاها سريعًا غزوٌ عسكري لسوريا من قِبل الفرنسيين والعثمانيين، أوجَ تلك المرحلة التأسيسية من الطائفية في لبنان. وأشّرتْ تلك الأحداثُ على بروز ثقافةٍ جديدة للطائفية، لا على انتكاسةٍ إلى حالةٍ بدائية. واستند التقسيمُ الديني لـ «المجلس الإداري» بعد العام ١٨٦٠، والذي أعان والي جبل لبنان، غيرَ اللبناني، على ترتيباتٍ سابقة تعود إلى أربعينيات القرن التاسع عشر ثم قام الانتدابُ الفرنسي في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته بتوسيع ذلك «التوازن» الإداري الطائفي، مع إيثارٍ واضحٍ للموارنة في لبنان. ويُفْترض أنّ ذلك الخلل قد تمّ تصحيحُه بفضل الميثاق الوطني عامَ ١٩٤٣، الذي شَرّعَ السياساتِ الطائفيةَ في قلب لبنان ما بعد الاستقلال. ونتيجةً لذلك، بلغت الطائفيةُ شكلَها الأكثر غلوّاً في الدولة اللبنانية الحديثة التي تُقسِّم السلطةَ على أساس نسبيّ مفترض بين مختلف الجماعات الدينية في لبنان. وفي هذا الإطار، فإنّ اتفاق الطائف عامَ ١٩٨٩ ليس إلاّ الحلقةَ الأخيرةَ في سلسلةِ ترتيباتٍ طائفيةٍ عَرّفتِ الحداثةَ اللبنانية وحَدّدتْها.

على أنّ عنفَ هذه الثقافة الجديدة ينبغي ألاّ يَحْجبَ طبيعتَها الثوريّة: فالتدخُّل «الإنساني» الأوروبي، والإصلاحُ العثماني، والتطلُّعاتُ المحلية، جَعلت «الدينيَّ» مرادِفًا لـ «الجماعوي» (communal)، وجَعلتْ هذا الأخيرَ موازيًا لـ «الفرد» في منتصف القرن التاسع عشر. ففي السياق الاجتماعي لجبل لبنان، سَمَحت الطائفيةُ لغيرِ النُخب بالانخراط في السياسة إلى درجةٍ غيرِ مسبوقة، تحديدًا لأنّ السياسة كانت تُعرَّف على أُسسٍ جماعويةٍ لا أُسسٍ نخبويةٍ بشكلٍ حصريّ وفي سياق الإمبراطورية العثمانية ككلّ، وعلى خلفيّة سنواتٍ مديدةٍ من حكم المسلمين للأقليات المسيحية، مَثّلت الطائفيةُ تغييرًا عميقًا أيضًا: إذ لم تعد الدولةُ ذاتَ أغلبيةٍ واحدةٍ وأقلياتٍ عدة، تُعرَّفُ جميعُها بمصطلحاتٍ دينيةٍ حصْرية، بل باتت سلسلةً من المنجَمعات الدينية المتعامِدة (interdependent) التي مُنِحَ أفرادُها مكانةً اجتماعيةً وسياسيةً متساويةً أمام القانون

أن تَعْمد الكولونياليةُ الفرنسيةُ أثناء الحقبة ما بعد العثمانية إلى تشويه هذه الثورةِ الطائفيةِ تشويهًا جذريّاً، بإيثارها الموارنةَ (الأمرُ الذي أدّى في النهاية إلى حربيْن أهليتيْن لتقويم ذلك الخلل)، فذلك ينبغي ألاّ يَطْمسَ القطيعةَ الحاسمةَ التي أحدثتْها تلك الثورةُ الطائفيةُ مع تاريخ عثمانيٍّ كان قد آثَرَ المسلمين على غيرِ المسلمين، وآثَرَ النخبةَ على العامّة. ولكنْ ينبغي ألاّ يَطْمسَ أيضًا حقيقةَ أنّ الثورة الطائفيةَ، حين كَرّست الجماعةَ الطائفيةَ

أنا مش طائفي...
وشعاري: «لا للطائفية، لا للعلمانية، نعم للإسلام!»

فهمُ الطائفية

أساسًا للتمثيلِ السياسي الحديث، قد جَسّدتْ وكَرّستْ فكرةَ «الطائفية» حقيقةً ملموسةً، ومن ثم **أبطلتْ** إمكانيةَ أيّةِ نزعةٍ مُواطنيةٍ عَلْمانيةٍ عُلْيا وجامعة.

مكوِّنات الثقافة الطائفية

الطائفية، إذن، كثقافة، أكثرُ من مجرّدِ عنفٍ دينيٍّ غبيّ. إنّها لحظةٌ مرتبطةٌ بتاريخ، وذلك حين تصبح الاختلافاتُ الدينيةُ **مقبولةً ومتخيَّلةً** بوصفها الأساسَ المكينَ لسياسةٍ حديثةٍ قائمة على التمثيل المتساوي. إنّ تعددية الهوية الدينية، بدلاً من أن تشدّد على المساواة الفردية، أو على مُواطنيةٍ عامةٍ قادرةٍ على/وطامحةٍ إلى/ تجاوز الانتماءات الدينية، تصبح **هي** أساسَ المواطنية العامة وعليه، فإنّ أساس التعايش في لبنان الحديث يعتمد على مفهوم يقول بأنّ على الجماعات الدينية أن تمثَّلَ بوصفها جماعاتٍ **سياسيةً**. التعدّدية، بحسب هذا المفهوم، تجعل لبنانَ ممكنًا؛ ولكنّها تعوّق ـ على الفور وبشكلٍ فعليّ ـ أيّ معنًى لمواطنيةٍ عَلْمانيةٍ لبنانية، كما ذكرْنا

ثقافةُ الطائفية، بكلامٍ آخر، ليست «مؤامرةً» حَبَكَتْها القوى الأجنبيةُ في الماضي والحاضر، بل تَعْكس الخياراتِ المتعمَّدةَ التي اتّخذتْها مجموعاتٌ متعدّدةٌ عند منعطفاتٍ تاريخيةٍ معيّنة. وأحدُ المكوِّنات الأساسية لثقافة الطائفية المهيمنة في لبنان وغيره ـ وهي اليومَ تنشأ في العراق ـ هو التوافرُ الدائمُ للاعبين محليين توّاقين إلى لعب دور زعماء جماعاتهم والمحاورين عنها. وباختصار، فإنّ التاريخ، رغم احتشاده بالخطط والمكائد والتدخُّلات الخارجية والهيمنة الخارجية، ليس قصةَ تلك الخطط أو المكائد أو التدخُّلات بقدْرِ ما هو قصةُ كيفيةِ تجسُّد القوة في سياقات مختلفة وبنتائج مختلفة. إنّها نادرًا ما تكون، بل قد لا تكون أبدًا، مجرّدَ قصةٍ عن كيفية هيمنة الأقوياء، وإنّما هي دائمًا تقريبًا قصةٌ أكبرُ وأكثرُ تركيبًا يَسْمح فيها الضعفاءُ لأنفسهم بأن يُهَيْمَنَ عليهم فثمة قلّةٌ قليلةٌ جدّاً من الناس العاجزين عجزًا مطلقًا في التاريخ!

غير أنّ المنافسة الحادّة بين النُّخب المحلية وغير المحلية على تمثيل الجماعات الدينية المختلفة لا تعني أنّ علينا تجاهُلَ ما هو واضح. وأعني الطبيعةَ التجريبيةَ المتقلقلة لجهودهم، وإخفاقاتِهم الكثيرة. فبرغم كلّ العمل الحازم لصوغ مفهوم وحدويّ للجماعة، فقد بقي ولا يزال دائمًا تقريبًا صراعٌ عميقٌ عبر الخطوط الطبقية والإقليمية من أجل تعريف تلك الجماعة، ومن أجل إسكات الانشقاقات الداخلية، والتظاهرِ بأنّ الصُّدوع الواضحة داخلَها لم تعد تشير (وإنْ أشارت في السابق) إلى اضطراب مفهوم «الطائفة.»

من لبنان إلى العراق

غير أنّي أودّ أن أوضح مقولتي هنا فأنا لا أزعم أنّ الطائفية جيّدة لأنّها حديثة. كما لا أُوحي بأنّ الطائفية هي شكلُ الحداثة الأوحد، خلافًا لما قد يَطْرحه منظِّرو الطائفية. ولا أوحي أيضًا بأنّ الطائفية نظامٌ مثاليٌّ: فمن الواضح أنّها ليست كذلك، بل هي غيرُ مستقرّةٍ بشكلٍ مزمن: ذلك أنّ الصراعات الدائمة بين الجماعات الدينية، ومن داخلها، من أجل تعريف السيطرة السياسية لهذه الجماعة وحدودِ تلك السيطرة، تُربِك كلَّ محاولةٍ لبناءِ برنامجٍ وطنيٍّ شامل. وبهذا المعنى فإنّ ما يجري في العراق اليوم ليس مشابهًا للوضع الحالي في لبنان. ففي العراق صراعٌ دمويٌّ ساخنٌ ومتعدّدُ الأبعاد من أجل السلطة، وَسْطَ الفراغ الذي أحدثه إسقاطُ نظام صدّام حسين القمعي المتلجبِ بالقومية العربية، ووسطَ الاحتلال الأميركي. والعنف الطائفي المذهل هناك دليلٌ على الانهيار الشامل لنظام الأشياء، وقد يكون مآلَه الأخيرَ انحلالُ العراق. وفقط إذا انسحبتْ (وحين تنسحب) قواتُ الاحتلال الأميركية، وفقط إذا استطاع العراقيون إنشاءَ حكومة توزِّعُ فيها المناصبُ توزيعًا متناسبًا بين الانتماءات الدينية والاثنية، فحينها سينضمّ العراقُ إلى [لائحة] الأنظمة الطائفية المزمنة في العالم المعاصر، بما فيها النظامُ الطائفيُّ اللبناني.

وبشكلٍ أكثر تخصيصًا، ثمة خلافٌ عميقٌ في السياق المحدّد بين العراق ولبنان. فثقافةُ الطائفية اللبنانية وُلدتْ أثناء الحقبة

الثورة الطائفية شكّلتْ قطيعةً حاسمةً مع تاريخ عثماني آثر المسلمين على غيرهم، والنخبةَ على العامة، ولكنّها أبطلتْ إمكانية أية نزعةٍ مواطنيةٍ عليا.

العثمانية، **قبل** أن يَخْلق البريطانيون والفرنسيون خارطةَ الشرق الأوسط الجديدةَ، وقبل إنشاءِ إسرائيل وما صاحَبَهُ من تطهيرٍ عرقي بحقّ الفلسطينيين، وقبل بدء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وصعودِ القومية العربية، والثورةِ الإيرانية، والدعمِ الأميركي للحركات الإسلامية في أفغانستان خلال ثمانينيّات القرن العشرين، وقبل حلول عصر الهيمنة الأميركية وأما الطائفية العراقية فقد جاءت **بعد** أن أعادت كُلُّ تلك الأحداث والقوى تشكيلَ المنطقة تشكيلاً جذريّاً. كما أنّ المأساة التي نَشْهدها اليومَ في العراق أعظمُ تخييبًا للآمال من مأساةِ لبنان؛ ذلك أنّ الفرصةَ التي أتاحها استقلالُ العراق عن البريطانيين، وصعودُ وطنيةٍ عربيةٍ ـ عراقية متماسكة، ووفرةُ الثروة النفطية، قد بدَّدتْها في النهاية حكوماتٌ عراقيةٌ مستقلّةٌ قبل زمنٍ طويل من الغزو الأميركي للعراق. إنّ عقودًا من القمع الوحشي الذي مارستْه الأنظمةُ العراقيةُ المتعاقبةُ بحقّ المعارضة المحلية، وتلاعُبَها بخصومها المحتملين على الصعيديْن القبلي والديني، وبرامجَها في ميدان التطهير العرقي، والاحتلالاتِ التي تمت في حقبة صدّام، قد عَبّدت الطريقَ أمام الغزو الأميركي وما تلاه من تفكيكٍ للبلاد.

ولكنْ ثمة بالتأكيد بعضُ أوجهِ شبهٍ بين الوضعيْن في لبنان والعراق. فالواقع الطائفي في العراق اليوم، تمامًا مثلما كانت عليه الحالُ في لبنان القرن التاسع عشر ولبنان المعاصر، لا يُمْكن فصلُه عن التدخُّل الخارجي (الأميركي في العراق، بدلاً من البريطاني والفرنسي في لبنان)، ولا عن رغبة العراقيين في تنصيب أنفسهم محاورين أصيلين عن جماعاتهم المختلفة. والأمرُ الأكثرُ بعثًا على الشؤْم هو أنّ الإرثَ التقسيمي الذي أحدثه العنفُ في لبنان عامَ ١٨٦٠ وبين العامَيْن ١٩٧٥ و١٩٩٠ قد تواصَلَ على الرغم من النهاية الرسمية المعلنة للقتال عند نهاية الحرب الأهلية (١٩٩٠). ويرجَّح في العراق، في حال بقاء الدولة على قيد الحياة، أن يكون للعنف إرثٌ سلبيٌّ مماثل، مخلخِلٌ للاستقرار، لأنّ المدى الذي بلغه هائلٌ بجميع المقاييس. وأخيرًا، فإنّ صياغةَ مُواطَنَةٍ شاملةٍ، علمانيةٍ، في ثقافة الطائفية، ستتمّ التضحيةُ بها دومًا على مذبح مصالح الجماعات [الطائفية] الأضيق. ولذلكم هو وضعُ لبنان، لأنّ الدولةَ اللبنانية تأسّستْ على هذه المصالح، وتواصلُ هذه المصالحُ هيمنتَها على الدولة فإذا افترضنا بقاءَ دولة العراق على قيد الحياة، فإنّنا نرجِّح أن يكون الوضعُ مماثلاً هناك أيضًا.

إنّ رفضَ الرواية الطائفية للتاريخ، التي لا تستطيع أن تفسِّر الماضي إلاّ على ضوءِ ما تَفْترض أنّه هوياتٌ جماعوية مسلمةٌ أو مسيحيةٌ أو يهوديةٌ طائفيةٌ ثابتة، يجب أن يصاحبَه رفضُ التوهُّم بأنّ الطائفية هي إمّا دافعٌ سلفيٌّ [تقهقريّ] أو بناءٌ كولونيالي. ففي حالة جبل لبنان مَثّلت الطائفيةُ الانتقالَ من تاريخ عثماني ما قبل كولونيالي وما قبل إصلاحي إلى تاريخ ما بعد إصلاحي يهيمن عليه الغربُ. وفي التحليل الأخير، فإنّ ما يَجْعل الطائفيةَ في لبنان اليومَ بمثل ذلك التجذّر هو كونُها عنصرًا متأصّلاً في الأمة الحديثة: إنّها **تعبيرٌ** عن خطابِ المساواة، وإنْ كانت **تقويضًا** لهذا الخطاب في الوقت نفسه. ففي حين أنّها، كثقافةٍ سياسية، تَعِدُ بالوفاق الوطني، فإنّها تَعْمل ضدّ فكرة الهوية الوطنية التي تتجاوز الطوائف. ومن دون إدراك التركيب التاريخي والاجتماعي والسياسي المعقَّد للطائفية، فإنّ النقد العلماني لها لن يعدوَ أن يكون مجرّدَ صخبٍ وغضبٍ ساخطيْن، وسيكون عاجزًا وتائهًا عن الهدف الصحيح، وسيَعْجز عن إدراكِ حدّةِ الولاءات والكراهيات الطائفية الحديثة وتفاقمها

هيوستن

د. أسامة المقدسي

أستاذ مشارك في تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة رايس (هيوستن) وأوّل متبوّئ لكرسي الدراسات العربية «للمؤسسة التربوية العربية ـ الأميركية» وهو مؤلّف كتاب **ثقافة الطائفية: الجماعة، التاريخ، العنف في لبنان القرن التاسع عشر** (منشورات جامعة كاليفورنيا، عام ٢٠٠٠ وصدرتْ ترجمته إلى العربية عن دار الآداب عام ٢٠٠٥) كما اشترك مع پول سيلڤرستاين في تحرير كتاب **الذاكرة والعنف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** (منشورات جامعة أنديانا، عام ٢٠٠٦) والمقال أعلاه مكتوب خصّيصًا للآداب، ونقله إلى العربية رئيسُ التحرير.